إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/147
للنشر الفوري
٢٧ إبريل ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

الصندوق يستشرف فرصا أمام الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المدى الطويل
رغم تحديات المدى القصير التي تفرضها الاضطرابات الراهنة

تتيح التغيرات الحادثة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة للمنطقة كي تضع الأساس اللازم لنمو أكثر ديناميكية وشمولا للمجتمع بكل فئاته، لكن هذه البلدان تواجه ضغوطا متعددة في الأجل القصير بسبب ارتفاع أسعار السلع الأولية وفترات توقف النشاط الاقتصادي. وردت هذه التوقعات في عدد إبريل ٢٠١١ من تقرير الصندوق الذي أصدره اليوم عن آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

وأثناء المؤتمر الذي عُقد في دبي حيث أُعلِن صدور التقرير، قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: "على المدى القصير، يمكن أن يكون في هذه الانتفاضات دفعة داعمة لاقتصادات المنطقة بما تحققه تهيئة المناخ لجدول أعمال جديد يتضمن توسيع نطاق النمو ليشمل كافة المواطنين وتحسين نظم الحوكمة وإتاحة فرصة أكبر وأكثر تكافؤا لشباب المنطقة وسكانها الذين تشهد أعدادهم زيادة مستمرة. غير أن آفاق الأجل القصير مليئة بالتحديات، وهناك حاجة ملحة لمعالجة مشكلة البطالة وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي." وأضاف: "ويتمثل التحدي الآني أمام البلدان المستوردة للنفط في الحفاظ على التجانس الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي الكلي لمواجهة الضغوط المتعددة."

آفاق متباينة على المدى القصير

ويتوقع التقرير أن يبلغ النمو الكلي ٣,٩% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP). لكن هذا المشهد يتضمن اقتصادات البلدان المصدرة للنفط أيضا ــ وهي الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن ــ التي يُتوقع أن تحقق توسعا بمعدل ٤,٩% (باستثناء ليبيا)، وهو ما يرجع في معظمه إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه. أما البلدان المستوردة للنفط ــ وهي أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس ــ فمن المنتظر أن تسجل نموا بمعدل ٢,٣% فقط. وهناك عاملان أساسيان يحركان السيناريو الحالي، وهما الاضطرابات التي تشهدها المنطقة وعدم اليقين المترتب عليها والارتفاع الحاد في أسعار الوقود والغذاء العالمية.

أرباح غير متوقعة للبلدان المصدرة للنفط ...

ومع ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه، يُتوقع أن يزداد رصيد الحسابات الجارية الخارجية المجمع للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة بأكثر من الضِعْف ليصل إلى ٣٨٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١١ (باستثناء ليبيا) (راجع الرسم البياني ١). ويُنتظر لهذه الاقتصادات أن تتوسع على وجه العموم، ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي فيها بمعدل ٤,٩% في عام ٢٠١١. أما في المجموعة ككل، فمن المتوقع أن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ثابتا عند مستوى ٣,٥%، بينما تؤدي زيادة الإنفاق في دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى ٥,٣% في عام ٢٠١١ صعودا من ٤,٢% في عام ٢٠١٠. وبالرغم من ارتفاع الإنفاق، فسوف تتحسن أوضاع المالية العامة مع ارتفاع الإيرادات النفطية حتى تعوض النفقات العامة الإضافية وتزيد عليها. وبالرغم من هذه الآفاق الإيجابية بوجه عام، تظل البلدان المصدرة للنفط في المنطقة أمام عدد من القضايا الهيكلية المحاطة بالتحديات، مثل الحاجة إلى زيادة تنويع الاقتصاد، وإنشاء فرص العمل للسكان، وزيادة التطور المالي لدعم النمو الاقتصادي، وإدخال تحسينات على إدارة الموارد العامة.

الرسم البياني [١]

زيادة مطردة

أرصدة الحسابات الجارية تسجل تحسنا في بلدان MENAP المصدرة للنفط نتيجة النمو القوي في الإيرادات النفطية

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

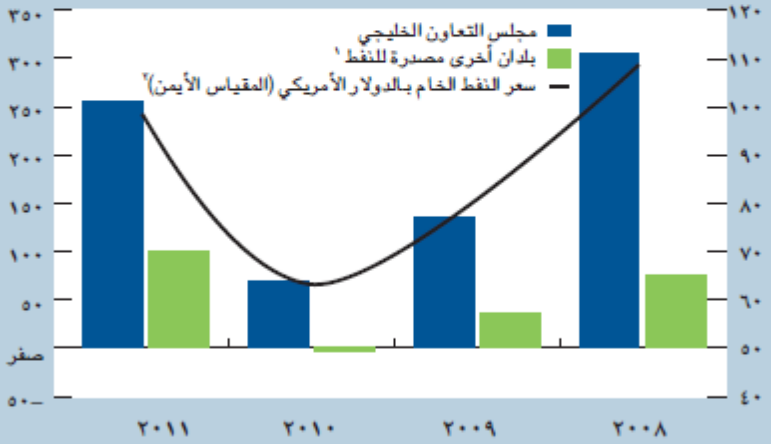

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
[١] الجزائر وإيران والعراق وليبيا والسودان واليمن. ولا تدخل ليبيا ضمن بيانات ٢٠١١.
[٢] متوسط بسيط لأسعار خام برنت المملكة المتحدة ودبي وغرب تكساس الوسيط.

... لكن هناك تحديات أمام البلدان المستوردة للنفط

ويواجه الاقتصاد في البلدان المستوردة للنفط عاما صعبا في سياق سعيها لإدارة الضغوط الداخلية والخارجية. فمن المتوقع أن يؤدي تدهور معدلات التبادل التجاري على أثر ارتفاع أسعار الغذاء والوقود إلى تضخم فاتورة الاستيراد بحوالي ١٥ مليار دولار أمريكي، أو حوالي ٣% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط. وستترجم هذه الأرقام بدورها لتشكل ارتفاعا في معدل التضخم أو تدهورا في رصيد المالية العامة، تبعا لحجم الدعم الذي يقدمه كل بلد لأسعار السلع.

وبالنسبة لكثير من البلدان المستوردة للنفط، يُتوقع أن تؤثر الاضطرابات السياسية على السياحة والاستثمار، مما يؤدي ــ مقترنا بارتفاع تكاليف التمويل والضغوط الرافعة للإنفاق في بلدان المنطقة ــ إلى إضافة مزيد من الضغوط على المالية العامة. وما لم تُعالَج الضغوط التي يتعرض لها الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي على وجه السرعة، فمن الممكن أن تعيق الجهود الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال جديد للنمو الشامل مجتمعيا وتقف في سبيل إنشاء المزيد من الوظائف. ولتحقيق هذا الغرض، ستضطر الحكومات التي يتوافر لها حيز محدود للإنفاق من المالية العامة إلى النظر في خفض الإنفاق على بعض البنود لتعويض جانب من الإنفاق الإضافي في المجالات ذات الأولوية.

وفي هذا الصدد قال السيد أحمد إن "الإنفاق الإضافي في الأجل القريب أمر مفهوم وضروري لضمان التجانس الاجتماعي، لكنه سيتسبب في زيادة الضغوط على الموارد العامة. وسوف يحتاج عدد كبير من البلدان إلى الحصول على دعم خارجي يساهم في إدارة الفترة الانتقالية." غير أن سياسات تخفيف التوترات الاجتماعية لا يمكن أن يأتي التمويل اللازم لها بشكل دائم على المدى المتوسط من خلال العجز المالي، وسوف يتطلب الأمر تدابير لتعبئة الإيرادات، وشبكات للأمان الاجتماعي تحل محل الدعم المعمم وتتوخى الدقة في توجيه المنافع للمستحقين حتى يستفيد الفقراء بشكل أكثر فعالية، وإجراءات للحد من إهدار الإنفاق العام.

فرص العمل الجديدة غير كافية

وفي جميع بلدان المنطقة، لم ينجح التوازن عند معدل نمو بطيء طوال السنوات الماضية في إنشاء الوظائف الكافية للقوى العاملة المتنامية. ويشير التقرير أيضا إلى تزايد الشعور بأن بيئة الأعمال توجَّه لصالح قلة محظوظة. وينبغي القيام بجهد كبير في المرحلة المقبلة لزيادة الوظائف المتاحة وتسليح الشباب بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل في المنطقة التي بلغت معدلات البطالة بين الشباب في بعض بلدانها أكثر بكثير من ٢٠% (انظر الرسم البياني ٢).

الرسم البياني ٢

أزمة الوظائف

بطالة الشباب مشكلة مزمنة في كثير من بلدان الشرق الأوسط

(٢٠٠٨[١])

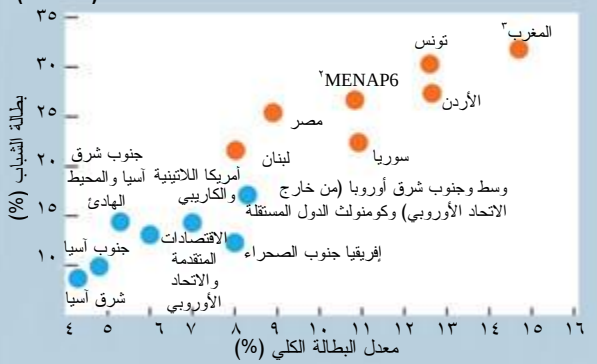

المصادر: منظمة العمل الدولية، والسلطات الوطنية، وتقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* الصادر عن صندوق النقد الدولي، وتقديرات خبراء الصندوق.

[١] أو أقرب عام سابق تتوافر بياناته.

[٢] بلدان MENA6 هي مصر والأردن ولبنان وسوريا والمغرب وتونس.

[٣] معدل البطالة الكلي للمغرب يعكس بيانات "مسح القوى العاملة في المناطق الحضرية"

وفي هذا الخصوص قال السيد أحمد: "في الأجل القصير، ينبغي أن يركز صناع السياسات على جلب استثمارات كثيفة العمالة في البنية التحتية، وتقديم حوافز ضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستحداث برامج تدريبية دقيقة التصميم. لكن هذه التدابير ليست بديلا لاستراتيجية توظيف شاملة تعيد توجيه التعليم نحو إكساب الخريجين مهارات أفضل بما يضمن لهم إقبال أصحاب الأعمال على توظيفهم، وتعمل على تحسين مناخ الأعمال السائد، وتزيل ما يشوب سوق العمل من جوانب جمود لا تشجع الشركات على توظيف عمالة جديدة."

الأهداف المشتركة

وقال التقرير إن على كل بلد أن يحدد مسارا نابعا من الداخل لتحقيق التنمية، لكن كل البلدان ينبغي أن تتجاوب مع بعض الأهداف المشتركة، بما في ذلك تحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة لكسب الثقة وجذب الاستثمارات، وتوفير وظائف كافية في القطاع الخاص لاستيعاب العاطلين الحاليين والقوى العاملة سريعة النمو، وإتاحة الفرص الاقتصادية التي تسمح للمواطنين بالاستفادة مما لديهم من إمكانات، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، وإرساء مؤسسات قوية وشفافة تضمن المساءلة والحوكمة السليمة.

ويذكر التقرير أيضا أن لدى المنطقة كثيرا من مواطن القوة. فهناك شباب ديناميكي يمثل قطاعا عريضا من السكان، وهناك موارد طبيعية ضخمة، وسوق إقليمي كبير، وموقع جغرافي متميز، وقدرة على النفاذ إلى الأسواق الرئيسة. وختاما قال السيد أحمد: "رغم أن الشهور القادمة ستكون مليئة بالتحديات ولا بد أن تشوبها النكسات، فإن هناك زخما دافعا للتغيير يمكن البناء عليه."

مؤشرات اقتصادية مختارة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)

	متوسط ٢٠٠٠–٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	التوقعات ٢٠١١
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي							
(التغير السنوي، %)							
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا							
وأفغانستان وباكستان[1]	٥,٢	٥,٩	٦,١	٤,٧	٢,١	٣,٩	٣,٩
البلدان المصدرة للنفط[1]	٥,٦	٥,٧	٦,٢	٤,٧	٠,٧	٣,٥	٤,٩
منها: دول مجلس التعاون الخليجي	٥,٥	٥,٩	٥,٨	٧,٢	٠,٢	٥,٠	٧,٨
البلدان المستوردة للنفط	٤,٤	٦,٣	٦,١	٤,٨	٤,٧	٤,٧	٢,٣
رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة العامة							
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا							
وأفغانستان وباكستان[1]	٢,٣	٧,١	٥,٢	٦,٧	–٣,٦	–٠,٢	٢,٤
البلدان المصدرة للنفط[1]	٥,٨	١٣,٢	١٠,٣	١٢,٩	–٢,٧	٣,٠	٧,٥
منها: دول مجلس التعاون الخليجي	٩,٣	٢٢,٤	١٧,٥	٢٤,٧	–٠,٨	٧,٢	١٢,٦

البلدان المستوردة للنفط	٥,٣-	٤,٧-	٤,٨-	٥,٤-	٥,٢-	٦,٠-	٦,٨-
رصيد الحساب الجاري							
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان[١]	**٧,٩**	**١٦,٢**	**١٣,٠**	**١٣,٣**	**١,٧**	**٥,٩**	**١١,٧**
البلدان المصدرة للنفط[١]	١١,٢	٢١,٩	١٧,٩	١٨,٨	٤,٢	٩,٢	١٦,٩
منها: دول مجلس التعاون الخليجي	١٣,٤	٢٥,٤	١٩,٦	**٢٢,٥**	٧,٦	**١٢,٥**	٢١,٧
البلدان المستوردة للنفط	٠,٤-	١,٦-	**٢,٥-**	٤,٦-	٤,٦-	٣,٣-	٤,١-

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] بيانات ٢٠١١ لا تتضمن ليبيا.